دبي، الى مصادر عربية في دمشق القول «ان زيارة الرئيس المصري، حسني مبارك، الاخيرة لسوريا، كانت تهدف الى التأكيد على مساندة مصر لسوريا... [و] ان مصر أبلغت اسرائيل من خلال القنوات الدبلوماسية انها سوف لن تتخذ موقف المتفرج اذا ما قامت القوات الاسرائيلية بتوسيع اعتداءاتها على لبنان وحصول مواجهة مع القوات السورية... [و] ان مصر ستكون ملزمة وقتها بالغاء [اتفاقيتي] كامب ديفيد... [فـ] ما بين دمشق والقاهرة اهم من أي اتفاق موقع مع أي دولة أخرى» (السلام، ١٨/٦/١٩٩٢)؛ وكان الرئيس المصري، حسني مبارك، قد زار دمشق في ٣/٦/١٩٩٢.

التنسيق العربي ضرورة

تلتقي تصريحات المسؤولين على أن انعدام التضامن العربي والتنسيق في ما بين الدول العربية يشكّل مظهراً من مظاهر ضعف الموقف العربي، سواء في مفاوضات السلام مع اسرائيل، أو في مواجهة التحديات التي يطرحها الوضع العالمي الجديد؛ وانه لا بدّ، حسب قول وزير الخارجية المصرية، عمرو موسى، «من صياغة جديدة للعلاقات العربية يتمّ، من خلالها، تنشيط ودعم التعاون بين الدول العربية، فذلك ضروري لمواجهة التطورات العالمية» (الشعب، ٣/٦/١٩٩٢)؛ فالوضع العربي، كما صرّح الرئيس السوري، في المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس المصري، في دمشق «ليس كما نريد ولا يتّسم بالتضامن، ولا يتّسم بالتعاون أو التآلف، ويبدو وكأننا نقف أمام طريق مسدود لا نهاية له أو لا مخرج منه، ولكن هذا الواقع يجب الا يدعونا الى شيء من التشاؤم أو اليأس... ولا أريد ان اقول انه لا يوجد أثر لهذا التضامن، فلقاؤنا الآن مثلاً [الاسد ومبارك] هو من عناوين هذا التضامن، ولكن باعتبار اننا نتحدث عن الأمة، وليس عن سوريا ومصر فقط، فليس هذا هو الوضع المرتجى» (تشرين، ٤/٦/١٩٩٢)؛ ونسبت صحيفة «الاتحاد»، التي تصدر في ابو ظبي، الى مصادر مصرية مطلعة ان اتفاقاً «تمّ التوصل اليه في اجتماعات الرئيسين، الاسد ومبارك، يقضي بأن تقود مصر وسوريا عملية تصحيح الاوضاع العربية الراهنة، خاصة ان دول الخليج ابدت تفهّماً تجاه محاولة تحسين الوضع العربي، خلال الجولة الخليجية التي قام بها الرئيس السوري في شهر آذار (مارس)... واشارت الى ان اتفاقاً تمّ خلال قمة دمشق على بدء خطة تحرّك عربي واسع النطاق داخل الدول العربية لاجهاض المحاولات الاسرائيلية الزج بالدول العربية داخل دائرة الدول الارهابية في الشرق الاوسط» (السلام، ٥ ـ ٦/٦/١٩٩٢)؛ اذ ان على العالم العربي، حسب قول وزير خارجية سوريا «ان يتضامن ويتكاتف لمواجهة الغطرسة الاسرائيلية، وان يطالب المجتمع الدولي بوضع حدّ لهذه الغطرسة» (السلام، ٢١/٦/١٩٩٢).

حق العودة موضع تفاوض

بدأت لجان المفاوضات متعددة الطرف أعمالها في النصف الاول من شهر أيار (مايو) ١٩٩٢، في تواريخ متفرقة. فقد عقدت لجنتا نزع الاسلحة والتنمية الاقتصادية اجتماعهما في ١١/٥/١٩٩٢، الاولى في واشنطن والثانية في بروكسل، بينما بدأت لجنتا المياه واللاجئين أعمالهما في ١٣/٥/١٩٩٢، الاولى في العاصمة النمساوية، فيينا، والثانية في أوتاوا بكندا، أما لجنة البيئة فقد عقدت اجتماعاتها في طوكيو في ١٨/٥/١٩٩٢.

وقد تمسّكت كل من سوريا ولبنان بموقفها من مسألة الاشتراك في تلك المفاوضات «تمشياً مع وجهة نظرهما التي تطالب بضرورة تحقيق تقدم ملموس في المحادثات الثنائية العربية ـ الاسرائيلية أولاً قبل الانتقال لبحث القضايا الاقليمية في اطار المحادثات متعددة الطرف» (الشعب، ١٢/٥/١٩٩٢).

أمّا الجزائر، التي قاطعت اجتماع موسكو للمفاوضات متعددة الطرف، فقد شاركت في اجتماعات اللجان آنفة الذكر؛ وأوضحت وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، في بيان لها «ان هذه المشاركة ترمي الى دعم الرأي الفلسطيني والعربي بقصد التوصل الى حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الاوسط بما فيها القدس... [و] ان قرار الجزائر بالمشاركة في المفاوضات المتعددة الطرف حول الشرق الاوسط اتخذ بالتشاور مع منظمة التحرير الفلسطينية والاطراف العربية الاخرى، ويأتي بعد اجتماع الوفدين، الفلسطيني والجزائري،